أثر مؤشرات الهيكل التمويلي في تحسين ربحية المصارف التجارية العراقية: بحث تطبيقي لعينة من المصارف للمدة 2020–2024

م. بلسم حسين رهيف

جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

أثر مؤشرات الهيكل التمويلي في تحسين ربحية المصارف التجارية العراقية: بحث تطبيقي لعينة من المصارف للمدة 2020–2024

The Effect of Capital Structure Indicators to Improve the Financial profitability of Iraqi Trade Banks: An Applied Research of a Sample of Selected Banks for the Period 2020–2024

م. بلسم حسين رهيف*
جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

Assistant Teacher Balsam Hussain Raheef *
Baghdad Uni. / Higher Institute for Accounting and Financial Studies

تاريخ الاستلام: 2025/03/24 تاريخ القبول: 2025/05/13 تاريخ النشر: 2026/06/01
Received: 24/03/2025 Accepted: 13/05/2025 Published: 01/06/2026

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات الهيكل التمويلي في تحسين ربحية المصارف التجارية العراقية الخاصة من خلال دراسة تطبيقية لعينة تضم مصرف آشور الدولي للاستثمار والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الخليج التجاري للمدة 2020–2024 تنطلق مشكلة البحث من وجود تباين في اعتماد المصارف عينة الدراسة على حقوق الملكية والمطلوبات والتوظيف الائتماني يقابله تفاوت في مؤشرات الربحية. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف عينة البحث واستخدام معامل الارتباط والانحدار البسيط لاختبار علاقات الارتباط والتأثير تمثلت مؤشرات الهيكل التمويلي في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية مع إدراج نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات بوصفها مؤشرًا مكملًا للتوظيف الائتماني في حين قيست الربحية من استنادا على المؤشرات المالية المعتمدة (مؤشر العائد للموجودات ومؤشر العائد على حقوق الملكية) أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية لمؤشر نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات والربحية وعلاقة طردية بين نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية والربحية فضلًا عن ارتباط طردي متوسط بين نسبة القروض إلى الموجودات والربحية ويوصي البحث بضرورة إدارة الرافعة المالية بصورة متوازنة بما يعزز الربحية دون الإخلال بمستويات المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية :الهيكل التمويلي، الربحية، المصارف العراقية، الرافعة المالية، التوظيف الائتماني.

Abstract

This study aims to examine the impact of capital structure indicators on the financial profitability of Iraqi private commercial banks by an applied study to selected banks consisting of Ashur International Bank for Investment the, National Bank of Iraq and Gulf Commercial Bank over the period 2020–2024. The study problem arises from the differences in banks' dependence on equity liabilities and credit distribution alongside differences in profitability indicators. The study employs an analytical approach based disclosed annual reports association analysis and linear regression were used to test the associations and impacts between the study factors Capital structure was evaluated using the equity-to-total-assets ratio and the liabilities-to-equity ratio while the loans-to-total-assets ratio was considered as a supporting indicator of credit allocation Profitability was measured using return on assets and return on equity. The results show an inverse relationship between the equity-to-total-assets ratio and profitability a direct

*Corresponding Author: balsam@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

relationship between the liabilities-to-equity ratio and profitability and a moderate positive relationship between loans to total assets and profitability The study recommends that Iraqi private banks manage financial leverage carefully in order to enhance profitability while maintaining acceptable levels of banking and credit risk.
Keywords: Capital Structure, Profitability, Iraqi Banks, Financial Leverage, Credit Allocation

المقدمة:

شهد القطاع المصرفي العراقي خلال السنوات الأخيرة تحولات مالية وتشغيلية مهمة فرضتها المتغيرات الاقتصادية والتقلبات النقدية ومتطلبات الاستقرار المالي الأمر الذي جعل قرارات التمويل وإدارة مصادر الأموال من المسائل الأساسية في أداء المصارف التجارية الخاصة وتكتسب هذه القرارات أهمية خاصة في العمل المصرفي لأن المصرف لا يعمل ضمن بنية تمويلية مماثلة للشركات غير المالية بل يعتمد على توازن دقيق بين حقوق الملكية والمطلوبات والودائع ومصادر الأموال المختلفة ضمن بيئة تنظيمية ورقابية ترتبط بكفاية رأس المال والسيولة والمخاطر الائتمانية.

ويرتبط الهيكل التمويلي بقدرة المصارف على المواءمة بين العائد والمخاطرة إذ قد يسهم ارتفاع الاعتماد على المطلوبات في تعزيز الربحية من خلال أثر الرافعة المالية لكنه قد يزيد في الوقت نفسه من درجة التعرض للمخاطر إذا لم يدار ضمن حدود آمنة وفي المقابل قد يؤدي ارتفاع الاعتماد على حقوق الملكية إلى تعزيز الاستقرار المالي، إلا أنه قد يقلل من فرص تعظيم العائد إذا لم يقترن بكفاءة في توظيف الأموال.

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، فإن الدراسات المحلية التي تناولت أثر مؤشرات الهيكل التمويلي في ربحية المصارف العراقية الخاصة ما زالت محدودة ولا سيما خلال المدة الحديثة 2020–2024 التي شهدت تغيرات واضحة في الموجودات ومصادر التمويل والنشاط الائتماني ومن هنا تتحدد الفجوة البحثية في الحاجة إلى اختبار أثر بعض مؤشرات الهيكل التمويلي في ربحية المصارف العراقية الخاصة بما يساعد على فهم طبيعة العلاقة واتجاهها ضمن بيئة مصرفية عراقية واقعية.

وانطلاقًا من ذلك يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر مؤشرات الهيكل التمويلي في ربحية عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وبيان ما إذا كان اختلاف بنية التمويل يرتبط بتباين مستويات الربحية بما يسهم في دعم قرارات التمويل وإدارة الرافعة المالية في المصارف عينة البحث.

((المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة)) أولاً// مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن المصارف التجارية العراقية الخاصة خلال المدة 2020–2024 شهدت تباينا واضحا في اعتمادها على حقوق الملكية والمطلوبات إلى جانب تفاوت في مستويات التوظيف الائتماني وقد ترافق ذلك مع اختلافات واضحة في مؤشرات الربحية وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة في توجيه القرارات التمويلية فان الأدبيات المحلية ما زالت محدودة في تفسير الأثر النسبي لهذه المؤشرات في ربحية المصارف ضمن البيئة العراقية ولا سيما في ظل تغير الظروف الاقتصادية والرقابية خلال مدة الدراسة ومن ثم تتمثل المشكلة العلمية في عدم وضوح طبيعة واتجاه أثر مؤشرات الهيكل التمويلي في ربحية المصارف التجارية العراقية الخاصة وما اذا كان اختلاف هذا الهيكل يرتبط فعليا بتباين مستويات الربحية بين المصارف عينة الدراسة.

وتتحدد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية:

1-ما طبيعة العلاقة بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وربحية المصارف عينة الدراسة؟

2-ما طبيعة العلاقة بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية وربحية المصارف عينة الدراسة؟

3-هل يرتبط التوظيف الائتماني المقاس بنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات بربحية المصارف عينة الدراسة؟

4- أي مدى تسهم هذه المؤشرات في تفسير التباين في ربحية المصارف خلال مدة الدراسة؟

ثانياً// أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خصوصية البيئة المصرفية العراقية إذ تواجه المصارف التجارية الخاصة تحديات تتعلق بتحديد المزيج الملائم بين مصادر التمويل المختلفة بما يحقق التوازن بين تعزيز الربحية والمحافظة على الاستقرار المالي وتبرز أهمية البحث عمليا في كونه يقدم قراءة تطبيقية يمكن أن تفيد إدارات المصارف في ترشيد قرارات التمويل وإدارة الرافعة المالية وتوجيه التوظيف الائتماني بصورة أكثر كفاءة كما تكتسب الدراسة أهميتها من حداثة المدة الزمنية التي تغطيها وهي المدة 2020–2024 التي شهدت تغيرات في حجم الموجودات ومستويات التمويل والنشاط المصرفي أما من الناحية الأكاديمية، فيسهم البحث في إثراء الأدبيات المالية والمصرفية المحلية من خلال اختبار علاقات الارتباط والتأثير بين مؤشرات الهيكل التمويلي والربحية في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة.

ثالثاً// أهداف البحث: يهدف البحث إلى.

رابعاً//فرضية البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. توصيف مؤشرات الهيكل التمويلي في المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2020–2024 .
2. قياس العلاقة بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وربحية المصارف عينة الدراسة .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

3. اختبار العلاقة بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية وربحية المصارف عينة الدراسة .
4. بيان أثر نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات بوصفها مؤشرًا مكملًا للتوظيف الائتماني في ربحية المصارف .
5. تفسير الاتجاهات المتباينة بين مؤشرات التمويل والربحية ضمن البيئة المصرفية العراقية .

فرضيات الارتباط

ه علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وربحية المصارف عينة الدراسة.

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية وربحية المصارف عينة الدراسة.

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات وربحية المصارف عينة الدراسة.

فرضيات التأثير

توجد تأثر ذا داله إحصائية لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات في ربحية المصارف عينة البحث.

توجد تأثر ذا داله إحصائية لمؤشر إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية في ربحية المصارف عينة الدراسة.

توجد تأثر ذا داله إحصائية لمؤشر القروض إلى إجمالي الموجودات في ربحية المصارف عينة الدراسة.

خامساً// منهج البحث:

تم جمع البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة وتحليلها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة ولا سيما معامل الارتباط والانحدار البسيط لقياس طبيعة العلاقة واتجاهها بين مؤشرات الهيكل التمويلي والربحية استندا الى المنهج العلمي الوصفي التحليل

ونظراً لمحدودية حجم العينة إذ اقتصرت الدراسة على ثلاثة مصارف ولمدة خمس سنوات فإن نتائج التحليل ينبغي أن تفسر ضمن حدود العينة المدروسة بوصفها مؤشرات تطبيقية على اتجاهات العلاقة لا أحكاما عامة قابلة للتعميم على جميع المصارف العراقية.

سادساً// المجتمع البحثي والعينة:

المصارف العراقية هي مجتمع البحث واختيرت العينة بطريقة قصدية وشملت مصرف اشور الدولي للاستثمار والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الخليج التجاري وقد استند اختيار هذه المصارف إلى توافر البيانات المالية المنشورة بصورة منتظمة عن مدة الدراسة 2020–2024 وامكان استخراج مؤشرات البحث منها بصورة متسقة فضلا عن وجود تباين نسبي في مستويات الموجودات وهيكل التمويل والتوظيف الائتماني بينها، بما يتيح إجراء المقارنة التحليلية ضمن حدود الدراسة.

ولا تدعي الدراسة التمثيل الإحصائي الكامل لجميع المصارف العراقية، وإنما تقتصر نتائجها على المصارف المشمولة بالعينة وفي حدود المدة الزمنية المعتمدة.

سابعاً// حدود البحث:

الحدود الموضوعية :يقتصر البحث على تحليل اثر بعض مؤشرات الهيكل التمويلي، والمتمثلة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ونسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية مع ادراج نسبة القروض الى إجمالي الموجودات بوصفها مؤشرا مكملا للتوظيف الائتماني في ربحية المصارف عينة البحث .

الحدود المكانية :مصرف اشور الدولي للاستثمار، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف الخليج التجاري .

الحدود الزمانية :المدة من 2020 لغاية 2024.

ثامنا//بعض الدراسات السابقة:

جدول (1) بعض الدراسات السابقة

اسم الباحث والسنة	عنوان البحث	المشكلة	أدوات / منهج الدراسة	أهداف البحث	اهم الاستنتاجات
محمد محمود عبد العليم (2024)	اثر هيكل راس المال في ربحية البنوك التجارية بالتطبيق على القطاع المصرفي	هدف الدراسة إلى تحديد مدى تأثير مكونات هيكل رأس المال (مثل نسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول، نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية، ونسبة حقوق	المنهج الكمي تحليل بيانات وبنوك تجارية مصرية خلال الفترة 2012–2021 استخدام نماذج تحليل	1- قياس أثر هيكل رأس المال على الربحية في البنوك المصرية. 2- تقييم الأهمية النسبية لمكونات الهيكل التمويلي في	1. أثبتت النتائج وجود تأثير معنوي وبينت أن نسب الالتزامات إلى إجمالي الأصول ونسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كلها تؤثر

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

	المصري	الملكية إلى إجمالي الأصول) على ربحية البنوك التجارية المصرية.	متعددة (انحدار) لاختبار تأثير نسب هيكل رأس المال في الربحية.	تحقيق أهداف الربحية.	بشكل معنوي في ربحية البنوك.
حواس واخرون، 2024	تأثير هيكل التمويل غير الممتلك في ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية	تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى تأثير هيكل التمويل غير الممتلك (مصادر تمويل الودائع ومصادر التمويل غير الودائعية) في ربحية المصارف التجارية العراقية، ومدى قدرة هذه المصادر على تعزيز مؤشرات الربحية.	اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التحليلي، من خلال تحليل محتوى القوائم المالية السنوية للمصارف العراقية للفترة (2014–2022)، واستخدمت نماذج الارتباط والانحدار عبر برنامج SPSS لاختبار العلاقة والتأثير بين المتغيرات.	هدفت الدراسة إلى قياس تأثير هيكل التمويل غير الممتلك بأبعاده (الودائع وغير الودائع) في مؤشرات ربحية المصارف والمتمثلة بـ(العائد على الاستثمارات ونسبة هامش صافي الدخل) وتحديد طبيعة العلاقة بينهما.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وتأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لهيكل التمويل غير الممتلك بأبعاده في مؤشرات الربحية، مع تباين التأثير بين الموجب والسالب. وأوصت بضرورة استثمار مصادر التمويل بما يتوافق مع آجال استحقاقها، وترتيب أولويات مصادر التمويل غير الودائعية بما يحقق أعلى عائد وأقل كلفة، مع مراعاة نسب السيولة.
طعيس، 2026	أثر هيكل المديونية في القيمة السوقية: دراسة ميدانية على المصارف	قياس أثر هيكل المديونية (قصير الأجل وطويل الأجل) في القيمة السوقية والأداء المالي للمصارف	المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام تحليل النسب المالية والانحدار الإحصائي	هيكل المديونية يؤثر بشكل مباشر في قيمة المصرف، وأن الإدارة الكفوءة للديون تسهم في تحسين الأداء وتقليل المخاطر	الاستفادة منها في تحديد مؤشرات التمويل بالدين القريبة من متغيرات البحث الحالي

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات السابقة.

يتبين من مراجعة الدراسات السابقة أن جانبا منها ركز على أثر هيكل رأس المال أو مصادر التمويل في ربحية المصرف وأكد وجود علاقات متباينة بين مؤشرات التمويل والربحية تبعا لاختلاف البيئة الاقتصادية وطبيعة العينة ومقاييس التحليل المستخدمة كما ركزت على أثر الهيكل التمويلي والمديونية في القيمة السوقية والأداء المالي للمصارف العراقية في حين يتميز البحث الحالي بتركيزه على تحسين الربحية بوصفها متغير تابع من خلال مؤشرات مثل العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) و اعتماده على مدة زمنية أحدث (2020–2024) وعينة محددة من المصارف التجارية العراقية الخاصة ومن هنا تتمثل الفجوة البحثية في تقديم اختبار تطبيقي حديث لهذه العلاقة في البيئة المصرفية العراقية مع التمييز بين مؤشرات التمويل الصافية ومؤشر القروض إلى الموجودات بوصفه مؤشرًا مكملًا للتوظيف الائتماني.

شكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المحور الأول // المرتكزات المعرفية للهيكل التمويلي الأمثل والربحية

أولا: المفهوم والتعريف والاهمية الهيكل التمويل يدل مصطلح هيكل رأس المال إلى الكيفية التي يعتمدها المصرف في تمويل استثماراته وتتمثل في مصادر التمويل طويلة الأجل (الالتزامات طويلة الأجل) مثل القروض المباشرة والتمويل من خلال إصدار السندات باعتبارها من مصادر التمويل الخارجية إضافة إلى حقوق المساهمين التي تتضمن الأرباح المحتجزة بوصفها مصدر داخلي للتمويل والأسهم العادية والأسهم الممتازة باعتبارهما من مصادر التمويل الخارجية (سليمان، 2025،

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

ص. 8)ويعرف الهيكل التمويلي بانه مزيج لمصادر المصرف في تمويل أصوله واستثماراته ويتضمن الديون مثل القروض والسندات والتمويل بحقوق الملكية مثل رأس المال والأرباح المحتجزة إضافة إلى التمويل الهجين مثل الأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل وان القرار المتعلق بتحديد هذا المزيج من القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في قدرة المصرف على النمو وتحقيق العوائد (أبو سريع، 2025، ص. 566) يختلف تحليل الهيكل التمويلي في المصرف عن نظيره في المؤسسات غير المالية لأن المطلوبات المصرفية ولا سيما الودائع لا تمثل مجرد ديون تقليدية بل تشكل جزء أساسي من النشاط التشغيلي للمصرف ومصدر ريسي للأموال القابلة للتوظيف كما أن قرارات التمويل في المصرف ترتبط بإجراءات رقابية وتنظيمية ككفاية رأس المال والسيولة والمخاطر الائتمانية وهذا ما يبين العلاقة بين هيكل التمويل والربحية اكثر تعقيد من التفسير التقليدي في المؤسسات المالية لذلك فإن دراسة هيكل التمويل المصرفي يستوجب التمييز بين مؤشرات التمويل نفسها ومؤشرات استخدام الأموال أو توظيفها.

ثانيا: أهداف الهيكل التمويلي ان تنوع مصادر التمويل من العناصر الأساسية التي تسعى المصارف إلى تحقيقها لما له من دور في تحقيق الأهداف وان هذه السياسات المصرفية لها اطاراً استراتيجياً بوجه قرارات الإدارة وتحديد الاليات (فرحان،2025، ص 169) ومن أهمها:

أ-تعظم المردودية: يهدف تنوع مصادر التمويل إلى توظيف هذه المصادر في استثمارات ذات عوائد مرتفعة وبأقل تكلفة ممكنة بما يسهم في تعزيز مستوى الأمان المالي والحد من المخاطر التي يواجهها المصرف فضلا عن تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة اذ تنعكس القرارات المالية بشكل مباشر على قيمة المصرف من خلال تأثيرها في حجم العائد المتوقع ومستوى المخاطر المرتبطة بها (العبيدي، 2011، ص. 22)

ب-ضمان مستوى السيولة: يساعد تنوع مصادر التمويل المصرف على الحد من مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ويتطلب الأمر الاحتفاظ بمستوى ملائم من السيولة يضمن توافر الأموال عند الحاجة لمواجهة الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها.

ج-تمويل الاستثمارات: يؤدي كل من التمويل والاستثمار إلى توليد تدفقات نقدية وعوائد الا أن هذه العوائد قد لا تكون كافية لتغطية متطلبات التمويل مما يستدعي البحث عن مصادر تمويل اخرى سواء من خلال المساهمين او عبر القروض المصرفية او الاعانات وهو ما يمثل الدور الاساسي للتمويل في دعم النشاط الاستثماري (حورية، 2013، ص. 20)

ثالثا: مصادر التمويل في المصارف

تنقسم مصادر التمويل في المصارف التجارية إلى نوعين رئيسيين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية كما يلي:

1- المصادر الداخلية:

أ-رأس المال المدفوع: وهو مبالغ المدفوعة من قبل المساهمين عند التأسيس او زيادة راس المال ويمثل خط الدفاع لحماية أموال المودعين من اي خسائر محتملة (مرسلي، 2018، ص. 40)

ب-الأرباح المحتجزة: وهي جزء من ارباح المصرف يحتفظ به لدعم النمو والتوسع المستقبلي واقل مصادر التمويل تكلفة وخطورة ويشكل مصدر للسيولة الذاتية (الخفاجي، 2018، ص. 73؛ جنيعر، 2019، ص. 27) ومن عيوبها لا تتوفر للمصارف الحديثة وتتطلب احيانا صدار أسهم مجانية لتعويض المساهمين (أبو غزالة، 2012، ص. 87).

ج-الاحتياطيات: الخاص (الاختياري): استقطاع إلزامي وفق البنك المركزي العراقي للوقاية من الخسائر (مرزوك، 2021، ص. 25)ويخصص لمواجهة الطوارئ ويقترحه مجلس إدارة المصرف.

د-المخصصات: والغرض منها هو ضبط قيمة الموجودات والديون المشكوك في تحصيلها (البرزنجي، 2014، ص. 27)

2- المصادر الخارجية (التزامات على المصرف)

أ-الودائع: وتنقسم الى الجارية والتي لها قابلية للسحب في أي وقت دون فائد (Bessis, 2015, p. 39).

ب-التوفير: هذه النوع من الودائع تمنح مقابل فائدة سنوية لتشجيع المدخرين لاسيما الصغار (عزيز، 2021، ص. 54)

ج-الودائع الثابتة: هذا النوع من العوائد يمكن سحبها قبل مدة محددة على تزداد فائدتها كلما طال بقاؤها (البرزنجي، 2014، ص. 28)

ب-شهادات الإيداع: توفر فائدة ثابتة قابلة للتحويل قبل الاستحقاق على ان يتم تحديد المبلغ والمدة من قبل المودع (الشيخلي، 2020، ص. 4)

وترى الباحثة إن هذه المصادر الداخلية والخارجية تمكن المصارف من تمويل عملياتها توسيع استثماراتها وضمان استقراره المالي والذي بدوره يسهم في تحقيق التوافق الأمثل بين أدوات السياسة المالية والنقدية يسهم في إعادة هيكلة الموارد الاقتصادية وتحسين كفاءة توظيفها بما يدعم الاستقرار المالي ويعزز الأداء الاقتصادي(علي، 2024، ص. 7) ويعتمد التحليل المالي التنبئي على استخدام البيانات التاريخية والنماذج الإحصائية وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتوقع الأداء المالي المستقبلي، مما يساعد المؤسسات في بناء سيناريوهات مالية داعمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وإدارة المخاطر وتخصيص الموارد بكفاءة أعلى (الحلبوسي ومصطفى، 2025، ص. 117) وترى الباحثة أن تنوع مصادر التمويل الداخلية والخارجية يمثل

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

عاملًا مهمًا في دعم قدرة المصرف على تمويل أنشطته وتوسيع استثماراته، إلا أن فاعلية هذا التنوع تتوقف على قدرة الإدارة على تحقيق التوازن بين تكلفة التمويل والعائد المتوقع ومستوى المخاطر المقبول.

رابعا// نظريات الهيكل التمويلي:

هناك مجموعة من النظريات التي تفسر الهيكل التمويلي الأمثل سيتم بيانها فيما يلي (أبو سريع، 2025، ص. 566–567)

1- نظرية موديلياني وميلر : تعد نظرية موديلياني وميلر من الركائز الاساسية في ادبيات التمويل الحديث إذ تفترض ان قيمة المؤسسة مستقلة عن هيكلها التمويلي في ظل سوق مثالي يتسم بعدم وجود ضرائب او تكاليف معاملات او تكاليف اخرى اضافة إلى تماثل المعلومات بين الأطراف ووفقًا لهذه النظرية فإن قرارات التمويل (المزيج بين الديون وحقوق الملكية) لا تؤثر في القيمة السوقية للمصرف الا ان التوسعات اللاحقة للنظرية مع ادخال الضرائب اظهرت ان استخدام الديون قد يسهم في زيادة قيمة المصرف الى مستوى معين يتوازن فيه اثر المنافع الضريبية مع تكاليف المالية.

2- نظرية الترتيب الهرمي: تفترض هذه النظرية ان المصرف يتبع تسلسلا تفضيليا في قرارات التمويل استنادا الى مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ووفقًا لهذا المنظور تفضل المؤسسات تمويل استثماراتها الأمن خلال المصادر الداخلية لا سيما الارباح المحتجزة ثم تلجا الى التمويل بالاقتراض واخيرا الى اصدار أسهم جديدة كخيار اخير ويعكس هذا الترتيب سعي الادارة الى تقليل تكاليف المعلومات والمعطيات السلبية التي قد يفسرها المستثمرون عند اصدار أسهم جديدة.

3- نظرية المقايضة: ترتكز نظرية المقايضة على فكرة تحقيق توازن بين المنافع والتكاليف المرتبطة باستخدام الديون فمن جهة توفر الديون ميزة الدرع الضريبي المتمثلة في خصم فوائد القروض من الوعاء الضريب يؤمن جهة اخرى تترتب عليها تكاليف محتملة تتمثل في مخاطر الافلاس والضغوط المالية وتكاليف وبناء على ذلك تفترض النظرية وجود هيكل تمويلي أمثل يتحقق عنده التوازن بين هذه المنافع والتكاليف بما يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة وتحسين أدائها المالي.

خامسا// الربحية التعريف الأهداف المؤشرات:

الجدول (2)التعريف

ت	الباحث / السنة	التعريف	البعد الذي ركّز عليه التعريف
1	المعموري والسعيدي (2022، ص. 49)	هدف استراتيجي ومؤشر مالي يقيس العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، بما يمكّن المصرف من الاستمرار والنمو عبر استخدام نسب مالية تعكس قدرته على تحقيق الأرباح، وهي محل اهتمام المساهمين والمودعين والمستثمرين والعاملين.	الربحية كمؤشر استراتيجي واستدامة النمو
2	البياتي (2018، ص. 7)	نسبة الربح التي يحققها المصرف من توظيف أمواله في مجالات الاستثمار المختلفة بهدف تغطية جزء من التزاماته تجاه المودعين، مما يعكس كفاءة استخدام الموارد المالية لتحقيق العوائد المطلوبة.	توظيف الأموال وكفاءة تغطية الالتزامات
3	الموسوي (2018، ص. 16)	مقياس للكفاءة النسبية في استثمار الإمكانيات المتاحة من السيولة، إذ تمثل العلاقة بين متغيرين أو عدة متغيرات تراكمية تعكس قدرة المصرف على توظيف موارده بكفاءة لتحقيق أعلى عائد ممكن.	كفاءة استثمار السيولة
4	Permata & Alkaf (2020, p. 101)	قدرة المصرف على تحقيق العوائد مقارنة مع النفقات والمصاريف المتكبدة خلال مدة زمنية معينة.	مقارنة العوائد بالتكاليف

الجدول من اعداد الباحثة

ترى الباحثة أن الربحية تمثل مؤشرا تكامليا للأداء المالي والاستراتيجي في المصارف اذ لا تقتصر على قياس الفرق بين الايرادات والمصروفات بل تعكس كفاءة الادارة في توظيف الموارد المالية ومستوى ادارة المخاطر وقدرة المصرف على تحقيق التوازن بين تعظيم العائد والمحافظة على الاستقرار المالي كما تعد الربحية اداة جوهرية لتقييم استدامة المصرف وتعزيز ثقة اصحاب المصلحة لاسيما في ظل التحولات الرقمية والمنافسة المتزايدة في البيئة المصرفية.

ب// الأهداف:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

1-تعد الربحية ضرورة لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف مثل مخاطر عدم السداد المخاطر الائتمانية مخاطر الاستثمار ومخاطر انخفاض اسعار الفائدة (حمادي، 2012، ص. 65).

2-تتيح الربحية للمصارف التطور التكنولوجي وتحسين جودة الخدمات المصرفية او استحداث مجالات مصرفية أكثر حداثة اذ تمثل مقياسا للقدرة التنافسية للمصرف في السوق ويعكس الحفاظ على الزبائن الحاليين والنجاح في جذب زبائن جدد القيمة السوقية للمصرف وكفاءة ادائه (شيخة، 2021، ص. 126)

3- تسهم الربحية في تحقيق استقرار النظام المالي اذ تعد المصارف ذات الربحية العالية أكثر قدرة على تحمل المخاطر والأزمات التي قد تظهر في بيئة العمل المصرفي.

4-تعتبر الربحية هدف اساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية اذ تمثل السبب الرئيسي لوجود المصرف واستمراره (رباط، 2016، ص. 75) كما تعد هدف جوهري لجميع المصرف وضرورة البقاء والاستمرار وغاية يوليها اهتمام كل من المستثمرين والمالكين فضلا عن ذلك تعد الربحية مقياسا يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف واداة مهمة لتقييم كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المتاحة حيث تبذل الإدارة جهودا لتحديد الاستخدام الأمثل للموارد بهدف تحقيق أفضل العوائد (Lumby & Jones, 2011, p. 174)

4-**جدول (3)** مؤشرات قياس الربحية في المصارف التجارية

ت	المؤشر	طريقة القياس	ما يقيسه	المصدر
1	العائد على الموجودات(ROA)	صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات	كفاءة المصرف في توظيف أصوله لتحقيق أرباح	Saunders & Allen, 2020
2	العائد على حقوق الملكية(ROE)	صافي الربح ÷ حقوق الملكية	قدرة المصرف لتحقيق عائد للمساهمين	Rose & Hudgins, 2013

الجدول من اعداد الباحثة

ترى الباحثة ان مؤشرات الربحية في المصارف لا ينبغي تحليلها بصورة منفردة بل ضمن اطار تكاملي يربط بين العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة لما تعكسه من توازن بين كفاءة إدارة الأصول وتعظيم حقوق المساهمين وادارة تكلفة الاموال كما ان ادراج نسبة الكفاءة التشغيلية يعزز التحليل من خلال قياس قدرة المصرف على ضبط التكاليف في بيئة تنافسية رقمية متسارعة مع الاخذ بنظر الاعتبار ان تحسين اجراءات الرقابة المالية والادارية داخل المصارف يسهم في رفع جودة الارباح وتقليل التقلبات فيها الامر الذي يودي الى تعزيز الكفاءة الائتمانية وتحسين الاداء المالي للمصارف(Khalaf, 2022, p. 60) تم قياس الربحية على مؤشري العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية كونهما من أكثر المؤشرات شيوعا وملاءمة في تقييم الاداء الربحي للمصرف كما انهما ينسجمان مع طبيعة البيانات المتاحة ومع أهداف الدراسة التطبيقية.

المحور الثالث: تحليل بيانات عينة البحث

يتناول هذا المحور الجانب التطبيقي للبحث من خلال تحليل اثر الهيكل التمويلي في الأداء الربحي للمصارف عينة الدراسة عبر الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية التي تعكس طبيعة مصادر التمويل ومستوى الرافعة المالية ويستند التحليل إلى دراسة نسب هيكل رأس المال المتمثلة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ونسبة القروض إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية فضلاً عن مؤشرات الربحية كالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ومعدل تغطية الفوائد ويهدف هذا المحور إلى اختبار فرضيات العلاقة والتأثير بين هذه المتغيرات وصولاً إلى تحديد مدى تحقق الهيكل التمويلي الأمثل في المصرف محل الدراسة.

اولا: مؤشرات الهيكل التمويلي الأمثل

يتناول هذا المحور مؤشرات الهيكل التمويلي الأمثل التي تعكس طبيعة تمويل موجودات المصرف ومدى اعتماده على حقوق الملكية أو الديون وتشمل هذه المؤشرات.

1- نسبة حقوق المليكة الى اجمالي الموجودات × 100

2- نسبة القروض الى اجمالي الموجودات × 100

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

3- نسبة اجمالي الديون الى حقوق المليكة ×100

جدول (4) المؤشرات المالية لمصرف اشور الدولي للاستثمار الوحدة ألف دينار عراقي.

السنوات	حقوق الملكية	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	القروض	نسبة حقوق الملكية الى جمالي الموجودات	نسبة القروض الى اجمالي الموجودات	نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق المليكة
2020	267,039,572	424,655,845	144,535,083	5,362,345	62.88%	1.26%	54.12%
2021	273,563,676	473,954,153	138,026,455	24,933,192	57.72%	5.26%	50.45%
2022	281,483,803	613,525,839	269,930,227	113,263,143	45.88%	18.46%	95.90%
2023	294,328,884	779,419,575	419,016,754	207,169,015	37.76%	26.58%	142.36%
2024	306,838,358	757,756,437	402,470,680	192,826,527	40.49%	25.45%	131.17%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

يظهر تحليل المؤشرات المالية لمصرف آشور الدولي للاستثمار خلال المدة (2020–2024) تطور ملحوظ في حجم النشاط المصرفي وتغير في هيكل التمويل فقد ارتفعت حقوق الملكية تدريجي من (267) مليون إلى نحو (307) مليون مما يعكس نمو مستقر في القاعدة الرأسمالية في المقابل شهد إجمالي الموجودات توسع كبير بلغ ذروته عام 2023 قبل أن ينخفض نسبي في 2024 ما يشير إلى سياسة توسع تبعتها مرحلة إعادة توازن وانخفضت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات من (62,88%) عام 2020 إلى (37,76%) عام 2023 ثم تحسنت إلى (40,49%) في 2024 وهو ما يعكس زيادة الاعتماد على المطلوبات في تمويل الموجودات كما ارتفعت نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات بصورة واضحة من (1,26%) إلى أكثر من (25%) مما يدل على توجه متزايد نحو النشاط الإقراضي وتعظيم الإيرادات بالمقابل ارتفعت نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية ما يشير إلى تنامي الرافعة المالية وارتفاع مستوى المخاطر التمويلية نسبياً.

جدول (5) المؤشرات المالية لمصرف الأهلي العراقي الوحدة ألف دينار عراقي

السنوات	حقوق الملكية	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	القروض	نسبة حقوق الملكية الى جمالي الموجودات	نسبة القروض الى اجمالي الموجودات	نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق المليكة
2020	256641507	632802650	632804670	17042850	40.56%	2.69%	246.57%
2021	307483051	893964966	893966987	66305074	34.40%	7.42%	290.74%
2022	315862149	1821341840	1821343862	100904189	17.34%	5.54%	576.63%
2023	333266886	2416088780	2416090803	150355643	13.79%	6.22%	724.97%
2024	500049285	3982984863	3982986887	117300374	12.55%	2.95%	796.52%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

يظهر تحليل المؤشرات المالية لمصرف الأهلي العراقي خلال المدة (2020–2024) توسعً كبير في حجم النشاط المصرفي قابله ارتفاع ملحوظ في مستويات الرافعة المالية فقد ارتفعت حقوق الملكية من نحو (256) مليون في 2020 إلى (500) مليون في 2024 ما يعكس تعزيز للقاعدة الرأسمالية إلا أن هذا النمو كان أقل نسبياً من معدل نمو إجمالي الموجودات التي قفزت من (633) مليون إلى أكثر من (98,3) مليار مما أدى إلى تراجع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات من (56,40%) إلى (55,12%) وهو مؤشر على زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي وكما ارتفعت نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية بشكل كبير من (57,246%) إلى (52,796%) مما يدل على تصاعد مستوى المديونية والمخاطر التمويلية أما نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات فقد شهدت تذبذباً إذ بلغت ذروتها عام 2021 ثم انخفضت إلى (95,2%) في 2024 مما يشير إلى تغير في سياسة التوظيف الائتماني مقارنة بالتوسع الكبير في الموجودات.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

جدول (6) المؤشرات المالية لمصرف الخليج التجاري الوحدة ألف دينار عراقي

السنوات	حقوق الملكية	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	القروض	نسبة حقوق الملكية الى جمالي الموجودات	نسبة القروض الى اجمالي الموجودات	نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق المليكة
2020	306709058	549145530	201579972	2008628	55.85%	0.37%	65.72%
2021	307172111	510798283	180767475	3258628	60.14%	0.64%	58.85%
2022	304325776	538490755	204966518	6944848	56.51%	1.29%	67.35%
2023	308640863	553057328	225447864	5833175	55.81%	1.05%	73.05%
2024	321457227	572649573	212089966	4876338	56.14%	0.85%	65.98%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

يبين تحليل المؤشرات المالية لمصرف الخليج التجاري خلال المدة (2020–2024) استقرار نسبيا في هيكل التمويل وحجم معتدل للنشاط الائتماني فقد شهدت حقوق الملكية نمو طفيف

من (306) مليون إلى (321) مليون مما يعكس محافظة المصرف على قاعدة رأسمالية مستقرة كما اتسم إجمالي الموجودات بتذبذب محدود إذ انخفض في 2021 ثم عاد للارتفاع التدريجي حتى 2024 ما يشير إلى سياسة توسع متحفظة وحافظت نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات على مستويات مرتفعة تجاوزت (55%) طوال مدة الدراسة وهو مؤشر إيجابي على قوة المركز المالي وانخفاض الاعتماد على المطلوبات في المقابل تراوحت نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية بين (58%–73%) مما يدل على مستوى معتدل من الرافعة المالية أما نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات فبقيت منخفضة جداً ولم تتجاوز (1,29%) الأمر الذي يعكس محدودية النشاط الإقراضي مقارنة بحجم الموجودات وربما توجهاً نحو استثمارات منخفضة المخاطر.

ترى الباحثة ان تباين الهياكل التمويلية بين المصارف الثلاثة يعكس اختلافا في استراتيجيات ادارة المخاطر والتوسع فمصرف الأهلي العراقي يميل إلى الاعتماد المرتفع على المطلوبات مما يزيد من مستوى المخاطر التمويلية ويستدعي تعزيز قاعدة رأس المال لتحقيق التوازن و أما مصرف آشور الدولي فقد اتجه نحو التوسع التدريجي مع ارتفاع نسبي في الرافعة المالية وهو ما يتطلب إدارة حذرة لضمان الاستدامة في حين يتبع مصرف الخليج التجاري سياسة تمويلية محافظة توفر استقرار مالي جيد إلا أنها قد تحد من فرص تعظيم الربحية وعليه فإن الهيكل التمويلي يتحقق بالموازنة بين الربحية والمخاطرة وكفاية رأس المال.

ثانيا: مؤشرات الربحية

وهي تتمثل بمجموعة من المؤشرات وهي (معدل العائد على الموجودات معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار)

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الضريبة}}{\text{الفائدة}} \times 100$$ (الزبيدي، 2005)

جدول (7) مؤشرات الربحية لمصرف اشور الدولي للاستثمار الوحدة ألف دينار عراقي

السنوات	صافي الدخل قبل الضريبة	صافي الدخل بعد الضريبة	حقوق الملكية	اجمالي الموجودات	اجمالي الفوائد	معدل العائد على الموجودات	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل تغطية الفوائد
2020	7,065,301	6,048,969	267,039,572	424,655,845	10,198	1.42%	2.27%	0.14%
2021	19,271,108	14,827,792	273,563,676	473,954,153	133,221	3.13%	5.42%	0.69%
2022	10,304,942	7,620,058	281,483,803	613,525,839	530,670	1.24%	2.71%	5.15%
2023	18,462,787	12,891,219	294,328,884	779,419,575	590,930	1.65%	4.38%	3.20%
2024	31,382,347	24,975,260	306,838,358	757,756,437	50,000	3.30%	8.14%	0.16%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

يبين جدول (7) تطور مؤشرات الربحية لمصرف آشور الدولي للاستثمار خلال المدة 2020–2024 حيث شهد صافي الدخل قبل الضريبة وبعدها تذبذب واضح مع اتجاه عام تصاعدي في نهاية الفترة فقد ارتفع صافي الدخل بعد الضريبة من 6,048,969 عام 2020 إلى 24,975,260 عام 2024مما يعكس تحسن في الكفاءة التشغيلية وتعزيز لقدرة المصرف على توليد الأرباح كما نمت حقوق الملكية بصورة تدريجية الامر الذي اسهم في دعم المركز المالي بالتوازي مع توسع ملحوظ في إجمالي الموجودات حتى عام 2023 قبل ان تنخفض نسبياً في 2024 بينما ارتفع معدل العائد على الموجودات من 1,42% إلى 3,30% خلال مدة الدراسة بينما بلغ معدل العائد على حقوق الملكية أعلى مستوياته في 2024 بنسبة 8,14% مما يدل على تحسن كفاءة توظيف الموارد وتعظيم عوائد المساهمين في المقابل .

جدول (8) المؤشرات الربحية لمصرف الأهلي العراقي الوحدة ألف دينار عراقي

السنوات	صافي الدخل قبل الضريبة	صافي الدخل بعد الضريبة	حقوق الملكية	اجمالي الموجودات	اجمالي الفوائد	معدل العائد على الموجودات	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل تغطية الفوائد
2020	11,467,384	9,164,205	256,641,507	632,802,650	122,630	1.45%	3.57%	1.07%
2021	24,775,180	19,907,518	307,483,051	893,964,966	419,948	2.23%	6.47%	1.70%
2022	32,370,618	26,122,025	315,862,149	1,821,341,840	849,553	1.43%	8.27%	2.62%
2023	34,598,437	27,538,534	333,266,886	2,416,088,780	1,990,607	1.14%	8.26%	5.75%
2024	228,985,801	190,003,566	500,049,285	3,982,984,863	1,616,666	4.77%	38.00%	0.71%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

يبين جدول (8) تطور المؤشرات المالية لمصرف الأهلي العراقي خلال المدة 2020–2024 حيث يظهر نمو ملحوظ في صافي الدخل قبل الضريبة وبعدها ولاسيما في عام 2024 الذي سجل قفزة استثنائية بلغ فيها صافي الدخل بعد الضريبة 190,003,566 مقارنة بـ 9,164,205 عام 2020 مما يعكس تحسن جوهري في الأداء التشغيلي والربحية كما ارتفعت حقوق الملكية تدريجياً من 256,641,507 إلى 500,049,285 بالتوازي مع توسع كبير في إجمالي الموجودات التي بلغت نحو 3,98 مليار في عام 2024 ما يشير إلى نمو حجم النشاط المصرفي وارتفع معدل العائد على الموجودات من 1,45% عام 2020 إلى 4,77% عام 2024 فيما قفز معدل العائد على حقوق الملكية إلى 38% في العام ذاته وهو مؤشر على كفاءة عالية في توظيف أموال المساهمين .

جدول (9) المؤشرات الربحية لمصرف الخليج التجاري الوحدة ألف دينار عراقي

السنوات	صافي الدخل قبل الضريبة	صافي الدخل بعد الضريبة	حقوق الملكية	اجمالي الموجودات	اجمالي الفوائد	معدل العائد على الموجودات	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل تغطية الفوائد
2020	-3,931,357	-3,931,357	306709058	549145530	84448	-0.72%	-1.28%	-2.15%
2021	106,292	-1,478	307172111	510798283	47355	0.00%	0.00%	44.55%
2022	-5,038,769	-5,038,769	304325776	538490755	30903	-0.94%	-1.66%	-0.61%
2023	-5,131,100	-5,131,100	308640863	553057328	19754	-0.93%	-1.66%	-0.38%
2024	6,768,373	5,505,143	321457227	572649573	0	0.96%	1.71%	0.00%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

يبين جدول (9) تطور مؤشرات الربحية لمصرف الخليج التجاري خلال المدة 2020–2024حيث اتسم الأداء المالي بعدم الاستقرار وغلبة النتائج السلبية في معظم سنوات الدراسة فقد سجل المصرف خسائر صافية في الأعوام 2020 و2022 و2023 إذ بلغ صافي الدخل بعد الضريبة (-3,931,357) و(-5,038,769) و(-5,131,100) على التوالي مما انعكس سلباً على معدلي العائد على الموجودات وحقوق الملكية اللذين ظهرا بقيم سالبة خلال تلك السنوات وفي عام 2021 اقترب المصرف من نقطة التعادل دون تحقيق ربحية ملموسة إلا أن عام 2024 شهد تحسناً ملحوظاً بتحقيق صافي دخل بعد الضريبة قدره 5,505,143 وارتفاع معدل العائد على الموجودات إلى 0.96% والعائد على حقوق الملكية إلى 1.71% مما يشير إلى بداية تعافٍ نسبي في الأداء .

ثالثا: اختبار علاقة الارتباط

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

يتناول هذا الجزء تحليل العلاقة بين مؤشرات الهيكل التمويلي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة من خلال استخدام معامل الارتباط ومستوى الدلالة الإحصائية ويهدف إلى بيان طبيعة العلاقة (طردية أو عكسية) وقوتها ومدى تأثير هيكل التمويل في تحقيق الربحية خلال مدة الدراسة وجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (10) جدول الارتباط بين الهيكل التمويلي ومتوسط الربحية الوحدة نسبة مئوية %.

مؤشر الهيكل التمويلي	(r) معامل الارتباط	(Sig) مستوى الدلالة	طبيعة العلاقة	قوة العلاقة
(EQ_TA) نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	-0.672	0.006	عكسية	قوية
(LOAN_TA) نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات	0.420	0.020	طردية	متوسطة
(LIAB_EQ) نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية	0.734	0.002	طردية	قوية

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج Spss.V.26

أظهرت نتائج جدول (10) تحليل الارتباط وجود علاقة طردية متوسطة ومعنوية بين نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات ومتوسط مؤشرات الربحية للمصارف الثلاثة خلال الفترة 2020–2024 حيث بلغ معامل الارتباط (r = 0.420) عند مستوى دلالة 0.020 وهو أقل من 0.05 ويشير هذا إلى أن زيادة الاعتماد على النشاط الإقراضي تساهم في تعزيز الربحية وكما أظهرت نتائج تحليل الارتباط في الجدول(10) وجود علاقة طردية قوية ومعنوية إحصائياً بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية للمصارف الثلاثة خلال الفترة 2020–2024 حيث بلغ معامل الارتباط (r = 0.734)عند مستوى دلالة 0.002 وهو أقل من 0.01 ويشير هذا إلى أن الاعتماد الأكبر على المطلوبات يساهم في تعزيز الربحية ويعكس أثر الرافعة المالية في زيادة العائد على الاستثمار بينما أظهرت نتائج جدول (10) تحليل الارتباط أن هناك علاقة عكسية قوية ومعنوية إحصائياً بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ومتوسط مؤشرات الربحية للمصارف الثلاثة خلال الفترة 2020–2024 حيث بلغ معامل الارتباط (r = -0.672) عند مستوى دلالة 0.006 وهو أقل من 0.01ويشير هذا إلى أن زيادة الاعتماد على رأس المال مقارنة بالمطلوبات يقلل من متوسط الربحية وهو ما يتوافق مع النظرية المالية التي تربط الرافعة المالية بزيادة العائد على الاستثمار.

رابعا: اختبار فرضيات التأثير

تنطلق هذه الفرضية من الأساس النظري لنظرية الرافعة المالية ونظرية هيكل رأس المال والتي تؤكد أن طريقة تمويل الموجودات (سواء من خلال حقوق الملكية أو المطلوبات) تؤثر في مستوى العائد والمخاطرة فزيادة الاعتماد على المطلوبات قد تعزز الربحية من خلال الرافعة المالية في حين أن زيادة رأس المال قد تقلل العائد على حقوق المساهمين لذلك تسعى الدراسة إلى اختبار ما إذا كان الهيكل التمويلي بأبعاده المختلفة يؤثر فعلياً في متوسط الأداء الربحي للمصارف خلال مدة الدراسة.

1-الفرضية الرئيسية: يوجد تأثر ذو داله إحصائية لمؤشرات الهيكل التمويلي في الأداء الربحي للمصارف عينة الدراسة وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الاتي وهي:

ا- الفرضية الرئيسية الأولى: يظهر تأثر ذا داله إحصائية لمؤشر حقوق الملكية الى إجمالي موجودات في الأداء الربحي للمصارف عينة الدراسة.

ب-الفرضية الفرعية الثانية: يظهر تأثر ذا داله إحصائية لمؤشر القروض الى إجمالي موجودات في الأداء الربحي.

ج-الفرضية الثالثة: يظهر تأثير ذا دلالة إحصائية لمؤشر إجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية في الأداء الربحي.

وجدول (11) ادناه يوضح نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير مؤشرات الهيكل التمويلي الامثل في الأداء الربحي

جدول (11) نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير مؤشرات الهيكل التمويلي الامثل في الربحية الوحدة: نسبة مئوية %.

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	t المحسوبة	(Sig) مستوى الدلالة	R^2	F	Sig
نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات	-0.199	0.061	-0.672	-3.276	0.006	0.452	10.732	0.006
نسبة القروض إلى الموجودات	0.310	0.133	0.420	2.399	0.020	0.176	5.756	0.020
نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية	0.185	0.042	0.734	4.112	0.002	0.539	16.911	0.002

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج Spss.V.26

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

في ضوء نتائج تحليل الانحدار البسيط المبينة في جدول (8) يمكن تقديم تفسير علمي أكاديمي مفصل لفرضيات الدراسة على النحو الآتي:
تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمؤشرات الهيكل التمويلي في الأداء الربحي للمصارف عينة الدراسة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للدراسة فقد أظهرت قيم مستوى الدلالة (Sig) لجميع المتغيرات المستقلة أنها أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود تأثير معنوي للهيكل التمويلي في الربحية وأما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى فقد أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات في الربحية حيث بلغت قيمة مستوى الدالة (0.006) هي اقل من (0.05) ويعني ان معنوية النموذج كما بلغ معامل الانحدار (B = -0.199) بإشـــارة سالبـــة في حين بلغت قيمة(Beta = -0.672) الأمر الذي يعكس وجود علاقة عكسية قوية نسبياً بين نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات والربحية ويشير معامل التحديد (R^2 = 0.452) إلى أن ما نسبته 45.2% من التغيرات في الربحية يمكن تفسيرها من خلال هذا المتغير وتفسر هذه النتيجة اقتصادياً بأن زيادة الاعتماد على التمويل الذاتي تؤدي إلى تقليص أثر الرافعة المالية مما ينعكس سلباً على معدل العائد لاسيما إذا كانت تكلفة الأموال المقترضة أقل من العائد المتحقق من توظيفها.
اما الفرضية الفرعية الثانية بينت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات في الربحية حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.020) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد كما أظهرت النتائج أن معامل الانحدار (B = 0.310) جاء بإشارة موجـــبة وبلغـــت قيمة(Beta = 0.420) مما يشير إلى وجود علاقة طردية متوسطة القوة بين نسبة القروض إلى الموجودات والربحية وبلغ معامل التحديد(R^2 = 0.176) وهو ما يعني أن هذا المتغير يفسر نحو 17.6% من التغيرات في الربحية وتدل هذه النتيجة على أن التوسع في منح القروض يعزز الإيرادات التشغيلية للمصارف من خلال الفوائد والعمولات الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ربحيتها شريطة إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة.
أما الفرضية الفرعية الثالثة فأظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لنسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية في الربحية حيث بلغت قيمة مستوى الدالة(0.002) منخفضة (0.05) يعني ان معنوية عالية للنموذج وقد جاء معامل الانحدار (B = 0.185) بإشارة موجبة فيما بلغـــت قيـــمة (Beta = 0.734) وهي الأعلى بين المتغيرات المدروسة مما يشير إلى أن هذا المتغير يمثل أقوى العوامل تأثيراً في الربحية كما بلغ معامل التحديد(R^2 = 0.539) مما يعني أن نحو 53,9% من التغير في الربحية يمكن تفسيره من خلال نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية وتعكس هذه النتيجة الأثر الإيجابي للرافعة المالية إذ إن زيادة الاعتماد على المطلوبات قد يؤدي إلى تعظيم العائد على حقوق الملكية متى ما تجاوز العائد على الاستثمار تكلفة التمويل.
وبناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج أن الهيكل التمويلي بأبعاده المختلفة يؤثر تأثيراً جوهرياً في الربحية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة البحث، كما يتبين أن الاعتماد المعتدل على المطلوبات يسهم في تعزيز الربحية في حين أن الارتفاع الكبير في نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات قد يؤدي إلى انخفاض العائد نتيجة تراجع أثر الرافعة المالية وتؤكد هذه النتائج أهمية تحقيق التوازن الأمثل في هيكل رأس المال بما يضمن تعظيم الربحية مع المحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر.

((المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات))

يتناول هذا المحور أهم النتائج المستخلصة من الدراسة التطبيقية حول أثر الهيكل التمويلي على الربحية للمصارف العراقية عينة البحث وكما يقدم توصيات عملية تستند إلى نتائج التحليل الإحصائي والانحدار بهدف تمكين إدارات المصارف من اتخاذ قرارات تمويلية متوازنة تعزز الربحية وتقلل المخاطر المالية وتدعم الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية.

أولا: الاستنتاجات

تشير نتائج التحليل ضمن حدود العينة المدروسة، إلى وجود تباين في مؤشرات الهيكل التمويلي بين المصارف التجارية العراقية الخاصة عينة البحث خلال المدة 2020–2024 وهو ما يعكس اختلافًا نسبيا في سياسات التمويل والاعتماد على حقوق الملكية والمطلوبات .

1. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ومؤشرات الربحية في المصارف عينة البحث ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع الاعتماد على التمويل الذاتي قد يحد من أثر الرافعة المالية في تعظيم العائد ضمن حدود العينة .
2. تشير نتائج الارتباط والانحدار البسيط إلى وجود علاقة طردية بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية والربحية مما يدل على أن استخدام المطلوبات قد يرتبط بتحسن الربحية عندما تتم إدارته ضمن مستويات مقبولة من المخاطر .
3. بيّنت النتائج وجود ارتباط طردي متوسط بين نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات والربحية وهو ما يعكس أهمية التوظيف الائتماني في توليد الإيرادات المصرفية مع ضرورة مراعاة جودة المحفظة الائتمانية ومستوى المخاطر المرتبطة بها .
4. توحي النتائج بأن الربحية المصرفية لا تتحدد بالهيكل التمويلي وحده بل تتأثر كذلك بعوامل أخرى مثل السيولة وجودة الموجودات وكفاءة الإدارة وكفاية رأس المال، والظروف الاقتصادية المحيطة .
5. لا تسمح حدود العينة وأسلوب التحليل المستخدم بتعميم النتائج على جميع المصارف العراقية إلا أن البحث يقدم مؤشرات تطبيقية مفيدة عن اتجاه العلاقة بين مؤشرات الهيكل التمويلي والربحية في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

وتبقى هذه النتائج محكومة بحدود العينة المختارة والمدة الزمنية المعتمدة وأسلوب التحليل المستخدم لذلك تفهم بوصفها مؤشرات تطبيقية لاتجاه العلاقة لا أحكاما عامة قابلة للتعميم.

ثانيا: التوصيات

1-توصي الدراسة إدارات المصارف الخاصة بضرورة مراجعة هيكل التمويل بصورة دورية بما يحقق توازنا بين تعظيم العائد والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر.

2-يوصى للمصارف التي ترتفع فيها نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية بمراجعة سياسات الرافعة المالية وضبطها في حدود لا تؤثر سلبًا في الاستقرار المالي والسيولة.

3-توصي الدراسة المصارف ذات التوسع الائتماني المحدود بإعادة تقييم سياساتها الائتمانية وبحث إمكان توسيع محفظة القروض بصورة مدروسة لزيادة الإيرادات التشغيلية.

4-ينبغي تعزيز الإفصاح المحاسبي والمصرفي عن تكلفة الأموال ومصادرها بما يساعد الإدارة والباحثين على تقييم كفاءة الهيكل التمويلي بصورة أدق.

5-توصي الدراسة بإجراء بحوث لاحقة على عينات أوسع ولمدد زمنية أطول مع استخدام نماذج بيانات طولية ومتغيرات ضابطة مثل حجم المصرف والسيولة وكفاية رأس المال وجودة الموجودات، لتعزيز القدرة التفسيرية للنتائج.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

أبو سريع، محمد فتحي. 2025. دور الهيكل التمويلي في الأداء الاستثماري للشركات المدرجة في الأسواق المالية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 13، ص 561–580.

أبو غزالة، طلال. 2012. المحاسبة الإدارية والإدارة المالية، عمّان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

إسماعيل، هيثم عبد الخالق، و جنيعر، سلوان جليل. 2010. قرارات هيكل التمويل وانعكاساتها على الأداء المالي، رسالة دبلوم عالٍ معادل للماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

إسماعيل، هيثم عبد الخالق، و مرزوك، سلام عيدان. 2021. دور التمويل بالمديونية في قرارات الاستثمار، رسالة دبلوم عالٍ معادل للماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

فرحان، خالد وليد عبد الله. 2025. أثر السياسات المصرفية على التنمية المجتمعية في العراق، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 3.

خلف، سعد نوري. 2022. تأثير لجان التدقيق في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ورفع كفاءة الائتمان: دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 1، ص ص 54–72.

الرباط، مجد هاشم. 2016. إدارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.

الزبيدي، حمزة محمود. 2005. التحليل المالي، عمّان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

سليمان، سمر فتحي عبد الجواد. 2025. دراسة التأثير المتبادل بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي، منارة الإسكندرية للعلوم التجارية، المجلد 1، العدد 1، ص 145–165.

شيخة، مد غياث. 2021. التمويل والمبادئ الأساسية للسياسات والتوجيهات الحديثة، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

الشيخلي، منذر عبد القادر. 2020. ضوابط شهادات الإيداع وشهادات الاستثمار المصرفية، البنك المركزي العراقي، العدد 40.

العبيدي، سفيان جواد مطر. 2012. المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق التوازن المالي للمنشأة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، العراق.

عبد الكاظم، محمد ر.، الحلبوسي، جمال نوري دحام، و مصطفى، ليث أحمد محمود. 2025. تطبيقات التحليل المالي الاستراتيجي باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في المصارف التجارية، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 3 . http://doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.14114

علي، سعد حسن. 2024. كفاءة أدوات السياسات النقدية والمالية في تعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 2.

علي، محمد إبراهيم، و هداش، جمال محمد. 2025. تأثير هيكل التمويل في تحقيق التعافي المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 21، العدد 71.

المعموري، علي محمد ثجيل، و السعدي، علي سعدي محمد صالح. 2022. أثر إدارة الموجودات والمطلوبات في تحقيق ربحية المصرف، رسالة دبلوم عالٍ غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

مرسلي، نزيهة. 2018. أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر.

الموسوي، مروة صبح حسن. 2012. الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية كمقياس للأداء المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، العراق

English References:

Bessis, J. 2015. Risk Management in Banking, 4th ed., John Wiley & Sons.

Brigham, E. F., and Ehrhardt, M. C. 2017. Financial Management : Theory and Practice, 15th ed., Cengage Learning.

Gitman, L. J., Juchau, R., and Flanagan, J. 2018. Principles of Managerial Finance, 7th ed., Pearson.

Koch, T. W., and MacDonald, S. S. 2015. Bank Management, 8th ed., Cengage Learning.

Lumby, S., and Jones, C. 2011. Corporate Finance: Theory and Practice, 8th ed., South-Western Cengage Learning.

Mishkin, F. S. 2019. The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 12th ed., Pearson.

Permata, D., and Alkaf, F. 2020. Profitability measurement in banking institutions, International Journal of Financial Studies, Vol. 8, No. 3, pp. 101–110.

Rose, P. S., and Hudgins, S. C. 2013. Bank Management and Financial Services, 9th ed., McGraw-Hill Education.

Saunders, A., and Allen, L. 2020. Financial Institutions Management : A Risk Management Approach, 9th ed., McGraw-Hill.

Abd Al-Kadim, M. R., Al-Halbousi, J. N. D., and Mustafa, L. A. M. 2025. Tatbiqat al-tahlil al-mali al-istiratiji bi-istikhdam adawat al-dhaka' al-istina'i fi al-masarif al-tijariyya, Economic and Administrative Studies Journal, Vol. 4, No. 3. http://doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.14114

Abu Ghazaleh, T. 2012. Al-Muhasabah al-idariyyah wa al-idarah al-maliyyah, Amman: Arab Society of Certified Accountants.

Abu Sari', M. F. 2025. Dawr al-haykal al-tamwili fi al-ada' al-istithmari lil-sharikat al-mudraja fi al-aswaq al-maliyya, International Journal of Administrative, Economic and Financial Sciences, Vol. 4, No. 13, pp. 561–580.

Al-Mamouri, A. M. T., and Al-Saadi, A. S. M. 2022. Athar idarat al-mawjudat wa al-matlubat fi tahqiq ribhiyyat al-masraf, Higher Diploma thesis, University of Baghdad, Iraq.

Al-Mousawi, M. S. H. 2012. Al-arbah al-muhasabiyyah wa al-tadafuqat al-naqdiyyah ka-miqyas lil-ada' al-masrafi, Master's thesis, Al-Nahrain University, Iraq.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.4

Al-Obaidi, S. J. M. 2012. Al-ma'lumat al-muhasabiyyah al-lazimah li-tahqiq al-tawazun al-mali lil-munsha'ah, Master's thesis, University of Tikrit, Iraq.

Al-Rabbat, M. H. 2016. Idarat fajwat al-mawjudat wa al-matlubat wa ta'thiruha 'ala al-ribhiyyah fi al-masarif al-tijariyyah, Master's thesis, University of Karbala, Iraq.

Al-Sheikhli, M. A. 2020. Dawabit shahadat al-ida' wa shahadat al-istithmar al-masrafiyyah, Central Bank of Iraq, No. 40.

Al-Zubaidi, H. M. 2005. Al-tahlil al-mali, Amman: Al-Warraq Publishing.

Ali, M. I., and Haddash, J. M. 2025. Ta'thir haykal al-tamwil fi tahqiq al-ta'afi al-masrafi, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71.

Ali, S. H. 2024. Kafa'at adawat al-siyasat al-naqdiyyah wa al-maliyyah fi ta'ziz al-istidamah al-maliyyah fi al-iqtisad al-'iraqi, Economic and Administrative Studies Journal, Vol. 3, No. 2.

Harf Allah, K. W. A. 2025. Athar al-siyasat al-masrafiyyah 'ala al-tanmiyah al-mujtama'iyyah fi al-'Iraq, Economic and Administrative Studies Journal, Vol. 4, No. 3.

Ismail, H. A. A., and Junaeir, S. J. 2010. Qararat haykal al-tamwil wa in'ikasatuha 'ala al-ada' al-mali, Higher Diploma thesis equivalent to Master's degree, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Iraq.

Ismail, H. A. A., and Marzouk, S. E. 2021. Dawr al-tamwil bil-madyuniyyah fi qararat al-istithmar, Higher Diploma thesis equivalent to Master's degree, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Iraq.

Khalaf, S. N. 2022. Ta'thir lijan al-tadqiq fi tahsin jawdat al-arbah al-muhasabiyyah wa raf' kafa'at al-i'timan: Dirasah maydaniyyah fi 'ayyinah min al-masarif al-'iraqiyyah al-mudrajah fi suq al-'Iraq lil-awraq al-maliyyah, Economic and Administrative Studies Journal, Vol. 1, No. 1, pp. 54–72.

Messali, N. 2018. Athar al-haykal al-tamwili 'ala al-ada' al-mali fi al-bunuk al-tijariyyah bi-al-Jaza'ir, Doctoral dissertation, University of Ghardaia, Algeria.

Sheikha, M. G. 2021. Al-tamwil wa al-mabadi' al-asasiyyah lil-siyasat wa al-tawjihat al-hadithah, Damascus: Dar Raslan Publishing.

Suleiman, S. F. A. 2025. Dirasat al-ta'thir al-mutabadal bayna haykal ra's al-mal wa al-tahaffuz al-muhasabi, Alexandria Lighthouse Journal for Commercial Sciences, Vol. 1, No. 1, pp. 145–165.